مصر الغد

بقلم:
د.م نادر رياض
www.naderriad.com

المطالبة بخفض المواصفات القياسية باطل يراد به باطل «١ - ٢»

ارتفعت فى الآونة الأخيرة بعض أصوات تنادى بخفض مستوى بعض من المواصفات القياسية المصرية الملزمة بدعوى صعوبة تطبيقها من جانب صغار الصناع وبعض التجار والمستوردين وهو الأمر الذى يحوى فى طياته ما يمكن وصفه بأنه أمر ظاهره الرحمة وباطنه العذاب. فالأمر ليس بخاف من أن المواصفات الملزمة هى تلك التى تختص بسلع الأمن والأمان مثل صناعات الأدوية والأغذية ومكسبات الطعم والرائحة وأوعية الضغط والفلايات والمراجل وما شاكلها مثل أنابيب البوتاجاز وأجهزة الإطفاء وأوعية وخزانات نقل المواد القابلة للاشتعال والكيماويات الكاوية والحمضية وجميعها سلع تشكل خطورة عالية على الإنسان وصحته ولا تخلو من أبعاد تؤثر على البيئة وحقوق المستهلك. وتتكون المواصفات القياسية كما يعلم المتخصصون من حوالى ٧ آلاف مواصفة عادية غير ملزمة وتختص بمختلف السلع التى لا ينجم عن مخالفتها للمواصفات أية أضرار على صحة الإنسان وأمنه مثال ذلك السيراميك والرخام والمشغولات الجلدية والخشبية.. الخ. يستثنى منها حوالى ٤٠٠ مواصفة قياسية لها صفة الإلزام للأسباب سالفة الذكر بمعنى أنه لا يجوز إنتاجها أو طرحها فى الأسواق قبل استيفاء إجراءات مشددة تشرف عليها وزارة الصناعة من خلال أجهزتها المتمثلة فى الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، مصلحة الرقابة الصناعية، الهيئة المصرية العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الكيمياء وكلها هيئات لها نظائرها فى جميع الدول المتقدمة شرقاً وغرباً دون استثناء. وعادة ما تبدأ إجراءات التصريح لتداول سلعة من تلك التى تحكمها مواصفات قياسية ملزمة بنموذج أساسى للمنتج مدعماً برسومات تفصيلية للمنتج الكامل ومكوناته وكذا حسابات التصميم الخاصة به لهيئة المواصفات والجودة والتى غالباً ما توفد فريقاً متخصصاً فى زيارة للمؤسسة الصناعية طالبة الترخيص للوقوف على مراحل الإنتاج وكذا الخامات للتحقق من مدى مطابقتها بمواصفات الخامة وكذا مراجعة الجدارة الفنية للمؤسسة من خلال تأهيل الجهاز الفنى للقيام بالعمليات الإنتاجية مثل تأهيل اللحامين وكذا شهادات معايرة الأجهزة ووسائل القياس وعدم خروجها عن نطاق القراءات الصحيحة الموثقة بما يفيد ذلك.. يستتبع ذلك سحب عينات عشوائية من خطوط الإنتاج لتتم إجراءات اختبارات فنية عليها طبقاً للمنصوص عليه بالمواصفات القياسية وفى حالة اجتيازها بنجاح يسمح للمصنع بإنتاج دفعات إنتاج محددة الحجم يتم اختبار كل دفعة على حدة والتصريح بتداولها إذا اجتازت جميع العينات لتلك الاختبارات بنجاح. ولكن ماذا فى حالة رسوب العينات؟! وللحديث بقية.

■ عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية

جريدة الأخبار صفحة رقم ٣ بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٨

مصر الغد

د.م نادر رياض

www.naderriad.com

المطالبة بخفض المواصفات القياسية باطل يراد به باطل «٢ - ٢»

تساءلنا فى نهاية المقال السابق عن حالة ما إذا رسبت بعض العينات.. والاجابة : يتم سحب أعداد مضاعفة من العينات لاختبارها وفى حالة رسوب أحدها يتعين على المصنع تقديم دراسة تفيد بالإجراءات التصحيحية الفنية التى يراها مناسبة لإصلاح القصور والتقدم بنموذج أساسى جديد وتعاد الإجراءات من جديد.

أما فى حالة النجاح المتكرر لدفعات الإنتاج لفترة يستقر معها ما يؤكد استمرارية جودة الإنتاج يمكن للصانع أن يتقدم بطلب للحصول على علامة الجودة حيث لا يتم التفتيش على دفعات الإنتاج شرطا للتداول فى الأسواق وإنما يكتفى بسحب عينات عشوائية من الإنتاج فى فترات تحددها الهيئة وإدارة الجودة التابعة لها. لذا فإنه فى مواجهة الآراء القليلة عالية الصوت التى تطالب دون روية بخفض بعض المواصفات القياسية المصرية الملزمة فإننا نطرح التساؤلات التالية:

ألا تحتاج الصناعات التخصصية من أوعية الضغط وغيرها لخبرات تخصصية لدى الأفراد وكذا معدات الإنتاج الحديثة بل وايضا معامل اختبار حديثة تقتنيها المؤسسة لاختبار كل مرحلة إنتاج والتحقق من جودته حتى تستوثق من سلامة المنتج النهائى قبل طرحه بالأسواق؟ إذا كان المنتج المطابق للمواصفات يتكون من ثلاثة عناصر هى: الخامة والآلة والفرد المؤهل.. فأين تكمن الصعوبة فى استيفاء مواصفة قياسية ملزمة؟

أليست المواصفات القياسية الراقية هى وسيلتنا لاستكمال القدرة التنافسية عالميا والخروج للأسواق الدولية من موقع الندية والقدرة على المنافسة؟

أليس فى الهبوط بالمواصفات القياسية المصرية تدنٍ فى المنتجات المصرية جودة وسعراً بما يفتح الباب على مصراعيه للسلع المستوردة الهابطة لتصبح مصر سوقا متلقيا للنفايات ناهيك عن حقوق المستهلك والأخطار التى تحيق به من جراء ذلك؟ ولعل الدارسين لتاريخ الجودة لازالوا يذكرون أن بريطانيا العظمى سيدة البحار والمستعمرات التابعة لها والتى كانت لا تغيب عنها الشمس عندما تصدت لألمانيا فيما قبل الحرب العالمية الأولى والزمتها أن تضع على منتجاتها عبارة «صنع فى ألمانيا» باعتبارها أقل قبولا على المستوى الدولى من عبارة «صنع فى انجلترا»، فما كان من ألمانيا إلا أن قبلت التحدى وبدأت نهضتها الصناعية بوضع مواصفاتها القياسية المسماة DIN على أعلى مستوى فاسترشدت بها الصناعات الألمانية الناشئة وطبقتها بإخلاص كل ينافس بعناصر تفوق تعلو المواصفة القياسية فى بند أو آخر. ومن هنا تحققت لألمانيا نهضتها الصناعية التى أخذت فى التعاظم عاما تلو الأخر والتى لم تستطع كبوتها الكبرى بخسارة الحربين العالمية الأولى والثانية من أن تنال من انضباط الصناعة الألمانية والتزامها بالمواصفات القياسية التى هى الطريق الوحيد إلى الجودة - جودة المهن والحرف وجودة التأهيل الفنى للبشر وجودة الآلات وجودة المنتجات وجودة الإدارة انتهاء بجودة الحياة ذاتها. يبقى فى النهاية أنه إذا أن للمواصفات القياسية المصرية أن تتغير فستكون للأقوى وليس للأضعف، وكفانا تخاذلا.. فما هكذا تبنى الأمم.

■ عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية

جريدة الأخبار الصفحة الأخيرة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١

المواقع الالكترونية

https://elbashayer.com/2437808/2019/11/28/%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%83%d8%aa%d9%88%d8%b1-%d9%86%d8%a7%d8%af%d8%b1-%d8%b1%d9%8a%d8%a7%d8%b6-%d9%8a%d9%81%d8%aa%d8%ad-%d9%85%d9%84%d9%81-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%b5%d9%81%d8%a7%d8%aa-%d8%a7/

https://elbashayer.com/2439702/2019/12/01/%d9%86%d8%a7%d8%af%d8%b1-%d8%b1%d9%8a%d8%a7%d8%b6-%d9%8a%d8%b3%d8%aa%d9%83%d9%85%d9%84-%d8%ad%d8%af%d9%8a%d8%ab%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%a9-%d8%a8%d8%ae%d9%81%d8%b6-%d8%a7/